التجسيم فى الفكر الاسلامى

المقدمة ١١

الفصل التمهيدي ٢٠

تمهيد..... ٢١

مسالك أهل السنة في ما تشابه من نصوص القرآن والسنة:..... ٢٥

المسلك الأول: تفويض العلم بالمراد إلى الله عز وجل. ٢٥

طعن ابن تيمية رحمه الله في هذا المسلك:..... ٢٨

المسلك الثاني: تفويض الكيفية ٢٩

الاعتراضات على مسلك ابن تيمية رحمه الله في هذه الألفاظ:..... ٢٩

الاعتراض الأول: أنه مسلك أدى إلى الاضطراب والركاكة في إثبات الصفات:..... ٢٩

الاعتراض الثاني: أنه لا بد فيه من إثبات الكيفية وهي من خواص الأجسام: ٣١

ابن تيمية ينص على إثبات الكيفية التي تستلزم الكمية والشكلَ، وينسب ذلك إلى السلف: ٣٢

الرد على نسبة التكييف إلى السلف والتنبيه على خطر إثبات الشكل والكمية والمقدار: ٣٣

الاعتراض الثالث: تواتر عن السلف خلاف ما حكاه ابن تيمية عنهم..... ٣٤

أولاً ما احتج ابن تيمية بنقله عن السلف وهو حجة لمخالفه..... ٣٥

ثانياً: ما احتج ابن القيم بنقله عن السلف وهو حجة عليه ٣٧

ثالثاً: نقل التفويض عن السلف ٣٨

الاعتراض الرابع: لانسلم أن هذه الألفاظ تدل على الصفات..... ٤٠
الاعتراض الخامس: أنهم زعموا أن هذه الأخبار تدل على الصفات بظاهرها! ٤٥
اضطرابُ ابن تيمية رحمه الله في ظاهر هذه الأخبار: ٤٦
الاعتراض السادمس: أنه يستلزم بيانا من الشارع ينبه على وجه دلالة النص عليه. ٤٨
الاعتراض السابع: أن التمسك بظواهر جميع النصوص متعذر. ٤٩
المسلك الثالث: التأويل ٤٩
أولاً: تأويل السلف. ٥٠
ثانياً: تأويل من عد التأويل تعطيلاً وإلحاداً. ٥٢
أسس التأويل وضوابطه: ٦٤
المبحث الأول: التجسيم في عقيدة اليهود وأثره في عقائد بعض المسلمين ٦٨
المطلب الأول: التجسيم في عقيدة اليهود ٦٨
المطلب الثاني: أثر تجسيم أهل الكتاب في عقائد بعض المسلمين ٧١
المبحث الثاني: فرق المجسمة في الفكر الإسلامي ٧٧
أولاً: فرق المجسمة من الشيعة..... ٧٧
الهشامية..... ٧٧
مقالة هشام الجواليقي: ٧٩

المغيرية ٨٠
البيانية: ٨١
اليونسية: ٨٢
الجواربية: ٨٢
الشيطانية: ٨٣
مناقشة مواقف الإمامية من نسبة التجسيم إلى بعض متكلمي الشيعة ٨٤
ثانياً: فرق المجسمة من المنتسبين إلى أهل الحديث ٩٢
المقاتلية: ٩٢
الكرامية: ٩٥
مقالة الكرامية في التجسيم: ١٠١
العبر والفوائد التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان في دراسة مقالات التجسيم ١٠٥
المبحث الثالث: التجسيم في فكر المحدثين ١٠٧
أولاً: كتاب الرد على الجهمية وكتاب نقض عثمان بن سعيد على المريسي العنيد ١٠٨
ثانياً: كتاب السنة لابن أبي عاصم ١١٠
ثالثاً: كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٩٠هـ) ١١٠
رابعاً: كتاب السنة للخلال ١١٢

خامساً: كتاب التوحيد لا بن خزيمة ١١٣
سادساً: كتاب الصفات للدارقطني ١١٤
سابعاً: كتاب التوحيد لابن مندة. ١١٥
ثامنا: كتاب العرش وماروي فيه ١١٥
تاسعا: كتاب الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي. ١١٥
أمثلة تثبت وقوع الاختلاف والنزاع بين اهل الحديث بسبب الاعتقاد ١١٨
المبحث الرابع: التجسيم في فكر الحنابلة ١٢٠
المبحث الخامس التجسيم في الفكر الإسلامي الحديث ١٢٦
أولاً: جهود المعاصرين في نشر المصنفات التالفة وتحقيقها ونشرها وتعظيمها ١٢٦
ثانياً: ذم أهل السنة من الأشاعرة ورميهم بالبدعة واستباحة دمائهم وأعراضهم ١٣٢
المبحث السادس في تعريف الجسم وبعض المصطلحات التي ترتبط به في هذا البحث ١٣٩
الفصل الأول: في أدلة التنزيه ١٤٦
المبحث الأول في الدلائل السمعية على تنزيه الله عز وجل عن الجسمية ١٤٦
المطلب الأول: في الاستدلال بنفي المثل ١٤٨
ما تضمنته الآية الكريمة من الأسرار والإعجاز في الدلالة على التنزيه: ١٤٨
جميع هذه الوجوه البلاغية يقطع بالتنزيه: ١٥٥

أولاً: دلالة نفي المثل عن الله عز وجل على نفي التجسيم ١٥٥
تحقيق الكلام في المثلين: ١٥٧
تفريع الاستدلال بالآية على تحقيق الكلام في المثلين: ١٥٩
مناقشة ابن تيمية في طعنه بجملة استدلال المنزهين: ١٦٠
مناقشة ابن تيمية في مسألة تماثل الأجسام: ١٦١
الجواب عن زعمه أن كمال القدرة يقتضي أن يخلق ذوات مختلفة بصفات مختلفة: ١٦٩
مناقشة ابن تيمية رحمه الله في اعتراضه على الاستدلال بالآية: ١٧٠
ثانياً: دلالة نفي التشبيه عن الله عز وجل على نفي التجسيم: ١٧٦
ثالثاً: دلالة نفي التشبيه عن صفات الله عز وجل على نفي التجسيم ١٧٨
الآية الثانية: قوله تعالى: (هل تعلم له سميا) ١٧٩
المطلب الثاني في الإستدلال بسورة الإخلاص ١٨١
أولاً: الاستدلال بقوله تعالى (قل هو الله أحد): ١٨١
دلالة (الأحد) على نفي التجسيم إذا فسرناه بالواحد ١٨٣
مناقشة ابن تيمية رحمه الله في اعتراضه على هذا الاستدلال: ١٨٦
الوجه الثاني من وجوه الاستدلال بأنه واحد سبحانه: ١٩١
تفسير (الأحد) بما يزيد على (الواحد) و دلالته على نفي التجسيم: ١٩٢

بيان المزية التي يختص بها معنى (الأحد) على معنى (الواحد):..... ١٩٣
مناقشة ابن تيمية رحمه الله في اعتراضه على هذا الاستدلال: ١٩٥
الاستدلال بقوله تعالى: (الله الصمد) ٢٠٠
دلالة التفسير الأول على التنزيه فمن وجوه: ٢٠٢
التفسير الثاني ووجه دلالته على التنزيه: ٢٠٢
التفسير الثاني واستدلال المجسمة به:..... ٢٠٣
الاعتراض على صحة ما نسبه إلى أكثر الصحابة والتابعين: ٢٠٦
المرويات عن السلف في تفسير(الصمد): ٢٠٧
الاستدلال بالآية الثالثة:(ولم يكن له كفوا أحد) ٢٠٩
مناقشة ابن تيمية رحمه الله في اعتراضه على هذا الاستدلال: ٢١٠
المبحث الثاني: الدلائل العقلية على تنزيه الباري سبحانه عن الجسمية..... ٢١٥
تمهيد:..... ٢١٥
مناقشة ابن تيمية رحمه الله في ما بدأ بالاعتراض به على جملة حجج التنزيه ٢١٧
أولاً: التنبيه على الإجمال في قوله وهو "على العرش" ٢١٨
المطلب الأول: لو كان متحيزاً لكان مثلاً لسائر المتحيزات ٢٢٨
المطلب الثاني: لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان محتاجاً ٢٣٧

أولاً إثباته الحيز الذي يسميه اللازم المتصل ٢٥١
ثانياً: إثباته جواز اختصاص الباري سبحانه بحيز وجودي منفصل ٢٥٤
ثالثاً: إثباته الحيز العدمي ٢٥٦
المطلب الثالث: لو كان إله العالم متحيزاً لكان مركباً ٢٨٠
وقد ذكر الرازي بعض مقدمات هذه الحجة في ترتيب حجة أخرى ٢٨١
ابن تيمية رحمه الله يعترض بالخوض في شبهة من شبه المجسمة ٢٩٦
نصوص يصرح فيها ابن تيمية بأنه لا يعني بالقائم بنفسه إلا ما نعنيه بالجسم اصطلاحا. ٢٩٧
حجة أخرى ٣٢٥
المطلب الرابع: لو كان مختصاً بالجهه والحيز لكان متناهياً ٣٤٥
المطلب الخامس إذا كانت الأرض كرة فقد امتنع كونه تعالى في الجهة ٣٦٦
المطلب السادس لو كان متحيزاً لكان متحركا أو ساكنا ٣٧٥
ورتب الفخر الرازي بعض مقدمات هذه الحجة في مكان آخر فقال رحمه الله: ٣٧٩
الفصل الثاني في شبه التجسيم ٣٩٤
المبحث الأول في الشبه العقلية ٣٩٤
المطلب الأول في الشبهة الأولى: ٣٩٥
كل موجودين فلابد أن يكون أحدهما محايثاً للآخر أو مبايناً عنه بالجهة ٣٩٥

الأول: بيان ما صرح به ابن تيمية رحمه الله أثناء محاولته دفع هذه الشبهة ٤٠٥
الثاني: الوقوف على المواطن التي لم يوفق فيها ابن تيمية في الذب عن هذه الشبهة..... ٤١٦
المطلب الثاني في الشبهة الثانية:..... ٤٢٢
المطلب الثالث في الشبهة الثالثة: ٤٢٩
رفع الأيدي إلى السماء يدل على كون الإله في جهة فوق..... ٤٢٩
الأول:اعتراف ابن تيمية رحمه الله بما ذكره الحجة الغزالي: ٤٣١
الثاني:الوجوه التي قرر فيها التجسيم: ٤٣٨
المبحث الثاني: في الشبه السمعية ٤٤٥
المطلب الأول ما استدلوا به على كونه ذا أبعاض..... ٤٤٥
المسألة الثانية في الأصابع ٤٥٦
المسألة الثالثة: ماجاء في اليدين..... ٤٦٤
المسألة الرابعة ما جاء في تفسير قوله تعالى " فلما تجلى ربه للجبل" ٤٦٧
المسألة الخامسة: حديث في الباع..... ٤٧١
المسألة السادسة: في الرجل..... ٤٧٢
المسألة السابعة: في الساق ٤٧٦
المسألة الثامنة: ماجاء في القدمين ٤٨٠

المسألة التاسعة: ماجاء في الصدر والذراعين ٤٨٩
المسألة العاشرة: ما جاء في الفم ونحوه ٤٩١
المطلب الثاني ما يستدل به على إثبات التحيز ٤٩٦
المسألة الأولى:الكون على العرش ٤٩٦
ما جاء في تفسير الاستواء بالجلوس ٤٩٦
ونقل ابن القيم تفسير الاستواء بالجلوس عن ابن عباس..... ٥١٢
ومما استدلوا به حكاية تفسير الاستواء بالاستقرار عن ابن عباس رضي الله عنهما ٥١٤
ماجاء في الاستلقاء..... ٥٢٠
المسألة الثانية كونه تعالى فوق العرش والسموات..... ٥٢٦
المسألة الرابعة: ما جاء في سكنه في السموات ٥٦١
المسألة الخامسة: كونه تعالى في الأرض ٥٦٧
المسألة السادسة:كونه تعالى في مكان ٥٧١
المطلب الثالث ما استدلوا به على إثبات قبوله للأعراض ٥٧٥
المسألة الأولى: وصفه تعالى بالحركة ٥٧٥
أولاً ما جاء في النزول كل ليلة ٥٧٥
ومن منكرات البحث في مسألة النزول السؤال عن خلو العرش منه؟..... ٥٨٣
ثانياً: ما جاء في النزول يوم القيامة ٥٨٩

ثالثاً: ماجاء في النزول يوم المزيد. ٥٩٩

المسألة الثانية: وصفه تعالى بالمسافة ٦٠٣

المسألة الثالثة: وصفه تعالى بالمماسة ٦١٢

المسألة الرابعة: كونه تعالى في جهة من بعض الأجسام ٦١٦

ابن تيمية رحمه الله يثبت التحتية التقديرية ٦١٧

المسألة الخامسة: وصفه بالصورة ٦٢١

المبحث الثالث: حكم إثبات الجسم ولوازمه في وصف الباري سبحانه ٦٣٥

الخاتمة والتوصيات ٦٤٢

المصادر والمراجع ٦٤٧

المقدمة

الحمد لله الذي دل على وجوده أن كل شيء في الكون هادف، فخلق من كل شيء زوجين ليدل على وحدانيته بانتفاء الواحدية عن جميع خلقه، ثم بصَّر عباده بمبلغهم من العلم إذ شغل أبدانهم بروحٍ لا يحيطون بها علماً ولايثبتون لها تحيزاً، فتعالى رب العرش الكريم عن وجوه التشبيه ولوازم التجسيم، وأتم الصلاة والبركة والتسليم على من شهد لربه بالعجز عن إحصاء الثناء عليه.

وبعد: فإن وصف الباري سبحانه بشيء من أوصاف الأجسام المادية أمر استنكف منه العقلاء وأصحاب الفطر السليمة. والكلام في مقالة التجسيم نفياً وإثباتا نبت من الكلام في ما تشابه من نصوص القرآن والسنة. فلما خاض قوم في المتشابه خوضا أثبتوا فيه وصف الباري بلوازم الأجسام وخواصها قام أهل السنة بدفع البدعة ونقض الشبهة، وسلكوا في هذه النصوص مسلكا أرادوا به النجاة من إثبات هذه النصوص على نحو يثبت تجسيم الباري سبحانه، وبينوا ما أوصل إليه الخوض في المتشابه من التحريف والفتنة. وأقاموا القواطع العقلية والنقلية التي تنزه الباري سبحانه عن الجسمية ولوازمها.

والصراع في هذه المقالة صراعٌ قديم يدور بين عقلٍ صحيح مؤيد بنقل صريح وبين حسٍ يتشوف ووهمٍ يتطلع إلى وصف الباري سبحانه بأحكام المحسوسات من الأجسام، هذا الصراع الذي قطع فيه العقل والنقل بتنزيه الله عن الجسمية ولوازمها، ثم تفاوتت النفوس البشرية في هجر العقل والإذعان لحكم الحس والوهم، وتدرج فيه المذعنون بين مصرح بإثبات التجسيم وبين مثبت لبعض لوازمه لم يستجب لقواطع العقل والنقل إلا بنفي اللفظ مع المكابرة بإثبات اللازم والإصرار على نفي اللزوم.

ولا يخفى على أحد خطر مقالة التجسيم، ولكن لم يكن خطر هذه المقالة في يوم من الأيام مستمداً من نضوجها الفكري واستنادها العقلي، لأنها مقالة أساسها أخبار منكرة متشابهة وشبهات واهية باردة في مقابلة نصوص محكمة متواترة. لكنَّ خطر هذه المقالة يظهر في دأب

معتنقيها الذي يختار الكمون والإسرار حال وجود العلماء وقوة السلطان السياسي في دولة الإسلام، ، ثم إذا غاب دور العلماء وضعُفت سلطة الإسلام وجد الخائضون في المتشابه متنفسا لاتباع المتشابه وأحسنوا اسستغلال هذا الضعف للمجاهرة بخوضهم بين العوام الذين يغترون بظهور الزهد والنسك ورفع شعارات البراءة من الفلسفة وعلم الكلام، فيتترس الخائضون بالعوام الغيورين على ما يعتقدونه ديناً، ويُستغل العوام باسم محاربة البدعة في إثارة الفتن والتسلطِ على علماء الأمة بما يقدرون عليه من الأذى. ويحفظ التاريخ أن ظهور هذه المقالة مقرون بضعف حال المسلمين، وأن ظهور المسلمين على أعدائهم يقترن بظهور التنزيه. وليس أدل على ذلك من أن الملك نور الدين زنكي بلغه أن إنساناً بدمشق أظهر شيئاً من التشبيه وغلفه بشيء من الزهد والنسك، وقد كثر حوله الأتباع من العوام فأحضره وأركبه حماراً وأمر بصفعه فطيف به في البلاد جميعها ونودي عليه هذا جزاء من أظهر في الدين البدع، وما زال الناصر صلاح الدين فاتحُ بيت المقدس ناصراً للتوحيد وقامعاً جميع أهل البدع، يدني أهل التنزيه ويقصي أهل التشبيه.[1]

أهمية البحث وسبب اختياره:

سبق أن الكلام في التجسيم نفياً وإثباتا نبت من الخوض في المتشابه، ومن يقلب كثيرا من مؤلفات العقيدة في هذا العصر يقف على ما فيها من آثار الخوض في المتشابه، ولا يخفى عليه ما حوته من تفسيق وتبديع وتضليل؟ ولايخفى على أحد ما جناه بعض المحققين على كثير من مصادر تفسير القرآن الكريم وشروح الحديث الشريف من اقهام المؤلف بالتنكب عن منهج السلف والزلل في الاعتقاد؟ ولما قلبت نظري في الزلل الذي وقع به هؤلاء في وصف الباري سبحانه وعدت به كرة أخرى فرأيت فتنة التبديع تصل إلى الأئمة وكبار العلماء بحثت عن جواب هاتين المشكلتين في كتابات المعاصرين فرأيت هذا الجواب المعاصر يعدل عن الموضوعية أحيانا ويميل إلى الانفعال ورد السيئة بالسيئة، ولا يعبأ بتململ عامة المسلمين من

(١) انظركتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ١/٥٠ و٤/٣٨٠.

هذه الصراعات الفكرية الجانبية فعزمت على أن أكتب في مقالة التجسيم بحثا لا يغفل عن حاجة المسلمين وواقعهم، يتنزه عن الغرض وحظ النفس، يتمسك بالموضوعية والمنهجية العلمية، ولايؤثر على ذلك عاجلا ولا آجلا إلا ما أعده الله عز وجل لمن نصح لأمة الإسلام. وآثرت فيه الرفق مع المخالف من غير مداهنة ولا مواربة ولا تملق، لأن بعض هذه الأخلاق يقوي الباطل ويذهب هيبة الحق في نفوس أتباعه. فما أسمى أن ندفع عن المفسرين والمحدثين والمتكلمين من أهل السنة تهمة البدعة ومخالفة السلف، وأن ندفع عن العوام خطر مآل الخوض في المتشابه. وما أسمى أن نلتقط المخالف من الحوم حول حمى التشبيه والتجسيم.

الجواب عن الأمر بالسكوت وتجنب الفتنة والخلافيات:

لا بد من الاعتراف بثقل الخوض في مثل هذه المباحث، بل لم تكن الكتابة فيها مستساغة لولا انتشار مقالات التبديع ومطبوعاته. وهذا ما أراه يرفع الحرج عن البحث في مسألة التجسيم، بل لا أرى أنه يسع المسلمين السكوت عن انتشار الخوض في المتشابه مع رمي جملة علماء المسلمين الذين كرهوا الخوض فيه بالبدعة. وقد رأيت في كلام سلطان العلماء عبد العزيز بن عبد السلام ما ثبَّت هذا المعنى في النفس حيث أجاب من أمره بالسكوت والاقتداء بالسلف فقال:(وكيف يُدعى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه أو يسكتون عند ظهور البِدع ...والعلماء ورثة الأنبياء فيجب عليهم من البيان ما وجب على الأنبياء، وقال تعالى (وَلتكُن مِّنكُم أمّة يدعُونَ إِلَى الخير ويأْمُرُونَ بالمعرُوف وينهون عن المُنكَرِ) ومن أنكر المنكرات التَّجسيمُ والتشبيهُ ومن أَفضل المعروف التوحيدُ والتنزيه. وإنّما سكت السَّلف قبل ظُهور البدع فوربِّ السماء ذات الرَّجع والأرض ذات الصَّدع لقد تشمَّر السَّلف للبدع لَّما ظهرت فقمعوها أتمَّ القمعِ...فجاهدوا في الله حَقَّ جِهاده. والجهادُ ضربان ضَربٌ بالجدل والبيان وضَربٌ بالسيف والسِّنان فليت شعري فما الفرقُ بين مُجادلة الحَشويَّة وغيرهم من أهل البدع ...وإذا سُئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو أمر بالسُّكُوت عن ذلك وإذا سئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحقِّ ولولا ما انطوى عليه باطنُه من التجسيم والتشبيه لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتنزيه. ولم تزل هذه الطائفة المبتدعة قد ضربت

عليهم الذِّلّة أينما ثُقفُوا...لا تلوح لهم فُرصة إلا طاروا إليها ولا فتنة إلا أكبُّوا عليها...والكلامُ في مثل هذا يطول ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين وإخماد المبتدعين وما طوَّلت به الحشويّة ألسنتهم في هذا الزمان مِن الطَّعن في أعراض الموحِّدين والإزراء على كلام المنزهين لما أطلتُ النّفسَ في مثل هذا مع إيضاحه ولكن قد أمرنا اللهُ بالجهاد في نصرة دينه، إلا أن سلاح العالِمِ عِلمُه ولسانُه كما أنّ سلاح المِلك سيفُه وسِنانُه فكما لا يجوز للملوك إغمادُ أسلحتهم عن الملحدين والمشركين لا يجوز للعلماء إغمادُ ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين فمن ناضل عن الله وأظهر دين الله كان جديرا أن يحرُسه الله بعينه التي لا تنام ويُعِزه بعزه الذي لا يُضام ويحُوطَه بركنه الذي لا يُرام ويحفظه من جيمع الأنام ...وما زال المنزهون والموحدون يُفتون بذلك على رؤوس الأشهاد في المحافل والمشاهد ويجهرون به في المدارس والمساجد وبِدعة الحشوية كامنة خفية لا يتمكنون من المجاهرة بها بل يدُسُّونها إلى جهلة العوام وقد جهروا بها في هذا الأوان فنسأل الله تعالى أن يُعجِّل بإخمالها كعادته)

ونحن نعلم اليوم أن تبديع العلماء وانتشار الخوض في المتشابه وتمكن الخائضين فيه أعظم مما كان عليه في أيام سلطان العلماء. وقد أوقفت المطالع على بعض ذلك في المبحث السادس من الفصل التمهيدي. فلو جعلت هذا المبحث في أول سطر من الكتاب لكان أنفع لأن التعصب للمعروف والتسليم للموروث والاغترار بالمتداول يذهل عن خطر الخوض في المتشابه وخطر السكوت على انتشار الطعن بالأكابر فيحتاج إلى التنبيه على ما ارتكبه القوم من ذلك، لكن المقام هنا لا يتسع لبيان هذه الحملة على التنزيه وأهله. لكني أرجو من المطالع أن لا يغفل عن هذا المبحث.

ومن الخطأ أن نعتقد أن المنزهين استفتحوا الكلام في نفي التجسيم قبل أن يحوم فريق من المسلمين حول حمى التشبيه والتجسيم، ومن الخطأ أيضا أن نطالب بالسكوت عن النفي بعد الغرق في الإثبات. ونحن نعلم أن المخالف في أصل هذه المسألة لم يرض بالسكوت بل عاب على من أمره بالسكوت أيضا. ومن ذلك قول ابن قتيبة الذي ينسب إلى المنهج السلفي

(...ولم أر أقل عذراً ممن أمر بالسكوت والتجاهل بعد هذه الفتنة، وإنما يجوز أن يُؤمر بهذا قبل تفاقم الأمور ووقوع الشحناء، وليس في غرائز الناس احتمالُ الإمساك عن أمر في الدين قد انتشر هذا الانتشار، ولو أمسك عقلاؤهم ما أمسك جهلاؤهم، ولو أمسكت الألسنة ما أمسكت القلوب، وأما قولهم هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها فلا تتكلفوها فإنما يفزع الناس إلى العالم في البدعة لا فيما جرت فيه السنة وتكلم فيه الأوائل، والكلام لا يعارَض بالسكوت والشك لا يداوى بالوقوف والبدعة لا تُدفع بالسنة، وإنما يقوي الباطلَ أن تبصره وتمسك عنه. فإن قيل إن الثوري وابن المبارك لم يتكلموا ؟ قلنا لكل زمان رجال...)[1]

فإن كان السكوت مذموما عند الفريقين فنسأل الله عز وجل أن يوفقنا لأحسن القول.

متاعب البحث وصعوباته:

أصعب ما في هذا البحث هو التنازع بين منهجين يحكمان مثل هذا البحث الجدلي الفكري. المنهج الأول يخاطب المحققين ويرضي النظار ويعتمد على إحكام الأدلة ودفع الشبه من كل وجه، وآفة هذا المنهج تململ الأكثرين مما يتطلبه النظر في الأدلة والغوص في الحجج من إعمال الفكر والتأني في القراءة. والمنهج الثاني منهج يرضي الأكثرين بميله إلى الخطابيات ومراعاة الوقع في الأسماع بحيث لا تكل عن فهمه والتفطن لمقاصده أكثر الطباع ويحصل به الإقناع لكل ذي حجى وفطنة وان لم يكن متبحرا في العلوم. ولكن هذا المنهج من جوالب المدح والإطراء ولكن من الظاهريين، وآفته أنه من دواعي القدح والإزراء ولكن من الغواصين. ولعل الله يوفق في الاعتدال بين المنهجين بما يرضي النظار وغيرهم.[2]

الجديد في البحث:

---

(١) الاختلاف في اللفظ ٤٧-٥١

(٢) مقتبس بتصرف من فضائح الباطنية للحجة الغزالي ص ٧-٨

أولاً: وقفت على كثير من ردود العلماء على ابن تيمية رحمه الله ولكن معظم هذه الـــردود إجمالي لم يغن عن جواب مفصل لكل ما فصل به ابن تيمية اعتراضا واستدلالا، وحســـبي أن أحد أساتذتي أنكر علي ترك العزو في كثير من هذه الأجوبة واستصغرني دون هذا الجـــواب، ولكن يعلم المدقق والمحقق أن تفصيل هذه المناقشات والاعتراضات ليس موجودا في كتـــاب يمكنني الرجوع إليه. والحمد لله **أولاً** وأخيرا.

ثانياً: عرض منازعات الفريقين من خلال النظر إلى تجسيم الباري، فخوف التجسيم هو الذي ألجأ الراسخين في العلم إلى تحايد المتشابه، والخوض فيه هو الذي أورث الفتنة وأدى إلى تأويله على نحو يوهم التجسيم أو يثبته ويعرض عن دلائل العقول والسمع التي تظاهرت على تنزيـــه الباري سبحانه من نقائص التشبيه والتجسيم.

ثالثاً: إحكام بعض الأدلة العقلية والسمعية التي تنزه الباري سبحانه عن الجسمية، وبيان سبيل القطع بدلالتها على المطلوب مع الجواب عن ما أورد عليها من الاعتراض.

رابعاً: بيان مطابقة أدلة التنزيه لمكتشفات العلم الحديث، والتنبيه على نفاذ بصيرة المنزه وغفلة المخالف ووقوعه في مخالفة مقتضيات هذه المكتشفات.

منهجي في هذا البحث:

أولاً: في النقل والتنصيص:

قلبت كثيرا من دفع المخالفين لما أورده عليهم أهل التنزيه لعلي أقف على أجوبة علمية تحتاج إلى جواب جديد لكني وجدت المخالف يعتمد في تحايد هـــذه المناقشـــات الفكريـــة علـــى التشكيك في الفهم والتكذيب في النقل، وهذا ما اضطرني إلى مراعاة هذه الخصوصية بتدعيم هذا البحث بالنصوص المنقولة المتكاثرة التي تثبت الفهم الصحيح ولو في مسألة واحدة. وربما احتجت إلى نقل نص مطول من كلام المخالف كان يسعني اختصاره واختزاله لكني تجنبـــت ذلك لما علمته من دأب بعض المخالفين في الاعتماد على الطعن بالفهم والتكذيب في النقل.

ولما كانت عنايتي بالفكرة وإيصالها لم أتحرج من التعبير عنها بنقل نص يؤديها فكم أحسن علماؤنا إحساناً آسراً لا يكاد يحسن فيه التصرف أحياناً، بل ربما رجعت إلى بعض الأفكار التي سبق مني اعتمادها في البحث فعزوتها إلى أحد العلماء لمَّا وجدتها في كلامه.

ثانياً: تنوع المنهج في عدد من الفصول بحسب ما تقتضيه مصلحة البحث في كل فصل. ففي الكلام على أدلة التنزيه السمعية آثرت إحكام عدد من الأدلة على جمع كل ما استدلوا به. فاكتفيت بالقواطع من الأدلة واستغنيت بها عن الأدلة التي يمكن للمخالف أن يقدح في دلالتها.

وعند الكلام على الأدلة العقلية وجدت أنه لم يعتن أحد من المتكلمين بالرد على المجسمة كما اعتنى بذلك الفخر الرازي، ولم أجد أحدا من المسلمين يبذل جهدا كالجهد الذي بذله ابن تيمية رحمه الله في الاعتراض على هذه الأدلة. فرأيت أن الفائدة تتجلى في المحاكمة بين تأسيس هذه الأدلة ومناقشة الاعتراضات التي أوردها ابن تيمية عليها.

والكلام في الشبه السمعية يحتم أن نناقش الأسانيد وأن نبين نكارة المتون وهو منهجي في مناقشة الشبه السمعية.

ثالثاً: ابن تيمية رحمه الله في هذا البحث:

اعتنيت بمناقشات ابن تيمية رحمه الله لأن منزلته عند المعاصرين لا تخفى على أحد. ولأن حال معظم الرسائل الجامعية والمناقشات العلمية اليوم يشهد على القوم بتقليده في المباحث العقلية. ولا أعلم أن أحدا من المعاصرين المخالفين أحكم دليلا أو اعتراضا لم يكن فيه عالة على ابن تيمية. ولم يكن غرضي في مناقشاته أن أحكم عليه بشيء كما اهتم بذلك عدد من المعاصرين. لكن العناية بكتبه ومنزلة رأيه ومكانته المعروفة عند فريق من المسلمين يوجب العناية بمناقشته. ولم أغفل أيضاًعن كلام من يشار إليهم بالبنان في هذا العصر ممن أطبق المخالف على الشهادة لهم بسلامة العقيدة السلفية. وأسأل الله أن لا يجعل في قلوبنا غلا لأحد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وأن يمن علينا وعلى جميع الأمة بالشفاعة التي تليق بكرم الله وإكرامه لنبيه صلى الله عليه وسلم.

خطة البحث:

فصَّلت هذا البحث في أربعة فصول بدأتها بفصل تمهيدي تحته ستة مباحث أولها مبحث في التجسيم في عقيدة السابقين الأوليين إلى التجسيم من اليهود، وفيه مطلب في التجسيم في عقيدة اليهود، ومطلب في أثر تجسيم أهل الكتاب في عقائد بعض المسلمين. والمبحث الثاني في فرق المجسمة في الفكر الإسلامي. والمبحث الثالث في التجسيم في فكر المحدثين، ويليه مبحث في التجسيم في فكر الحنابلة. يليه مبحث في التعريف بالجسم وبعض المصطلحات التي ترتبط به في هذا البحث. وآخر مباحث هذا الفصل هو المبحث السادس في التجسيم في الفكر الإسلامي الحديث.

ثم أتبعت الفصلَ التمهيدي بالفصل الأول في أدلة التنزيه، وتحته مبحث في الدلائل السمعية ومبحث في الدلائل العقلية أفردت فيه لكل دليل مطلباً.

ثم الفصل الثاني في شبه المجسمة وحكم إثبات التجسيم وتحته مبحث في الشبه العقلية، جعلت كل شبهة منها في مطلب. ومبحث في الشبه السمعية بينت فيه أن ما يُحتج به في هذا المطلب متون منكرة وأسانيد واهية لا تفيد الظن الراجح الذي يفيده الخبر الآحادي إذا صح سنده، فلو سلمنا أن خبر الآحاد يُحتج به في هذا المطلب فلا يعني أن نقبل من كل من هب ودب، ولا أن نترك القواطع ونتمسك بتصرفات الرواة عند المخالفة، واستغنيت عن التفصيل في حجية خبر الأحاد هنا بما ذكرته في رسالتي (الاحتجاج بخبرالآحاد في مسائل الاعتقاد). وقد جعلت تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب، المطلب الأول في الكلام على ما استدلوا به على كون الباري سبحانه ذا أبعاض وتحته مسائل. والمطلب الثاني في ما استدلوا به على إثبات التحيز. والمطلب الثالث في إثبات قبول الأعراض. ثم المبحث الثالث في حكم إثبات التجسيم. وختمت البحث بخاتمة فيها أبرز النتائج وبعض التوصيات.

وفي الختام أنبه إلى أنه ليس من غرض البحث تكفير أحد من المسلمين ولا تبديعهم بل ولا تلمس عثراتهم، بل نقول كما قال أحمد وكما أوصى ربنا: (ربنا اغفر لنا ولإخواننا). وقد أخذ علي بعض من اطلع على البحث أني ترحمت فيه على من اجتهدت في الرد عليه،